الأمم المتحدة

A/66/L.43

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٢ من جدول الأعمال

الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، البحرين، بربادوس، البرتغال، بيرو، بيلاروس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، صربيا، الصين، طاجيكستان، عمان، فرنسا، كازاخستان، كوبا، الكويت، لكسمبرغ، ليتوانيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موناكو، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تحسين السلامة على الطرق في العالم والتوصيات الواردة فيه[(١)]،

(١) A/66/389.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعترف بالعبء الناجم عن حوادث السير من منظور الصحة العامة والتنمية في العالم،

وإذ تلاحظ أن لهذه المشكلة الكبرى التي تهدد الصحة العامة طائفة واسعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي، إن لم تعالج، قد تؤثر في التنمية المستدامة للبلدان وتعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بدور المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق، الذي عقد في موسكو يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتمخض عن بيان[٢] يدعو الجمعية العامة إلى إعلان عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الخطوات المحددة الأهداف التي اتخذتها الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ من أجل خفض عدد الإصابات الناجمة عن حوادث السير، قد أسفرت عن نتائج إيجابية،

وإذ تشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة بأن تعمل في تعاون وثيق مع لجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على تنسيق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذا بتقديمها الدعم في تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، وإذ تشيد أيضا بالتقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق بوصفه آلية استشارية تقوم بتنسيق أنشطة السلامة على الطرق التي تنفذها دوله الأعضاء وتزود الحكومات والمجتمع المدني بمبادئ توجيهية للممارسات الجيدة من أجل دعم الأعمال الهادفة إلى معالجة عوامل الخطر الكبرى المتعلقة بالسلامة على الطرق ودعم تنفيذها،

وإذ ترحب بالجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة للعمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين من أجل وضع خطة عالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠[٣] في إطار الولاية المخولة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٥٥،

وإذ تنوه بالعمل الذي قامت به اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة من أجل زيادة الأنشطة المتعلقة بالسلامة على الطرق والدعوة إلى تعزيز الالتزام السياسي بالسلامة على الطرق؛ وإعداد صكوك قانونية عالمية تتصل بالسلامة على الطرق، من جملتها وضع اتفاقيات

---

(٢) مرفق الوثيقة A/64/540.

(٣) يمكن الاطلاع عليها في الموقع: http://www.who.int/roadsafety/decade_of_action/plan/en/index.html.

واتفاقات دولية، وإعداد معايير تقنية وقرارات وتوصيات، والعمل من أجل وضع أهداف إقليمية ووطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث السير،

وإذ تشيد بالدول الأعضاء التي انضمت إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية الدولية المعنية بالسلامة على الطرق، والتي اعتمدت تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الكبرى بما فيها عدم استخدام أحزمة السلامة ومقاعد الأطفال وعدم استخدام الخوذ والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات والسرعة غير الملائمة والمفرطة والاستخدام المتهور للهواتف النقالة في المراسلة أو المكالمة أثناء السياقة،

وإذ تنوه باستمرار التزام الدول الأعضاء والمجتمع المدني بمسألة السلامة على الطرق من خلال الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة السير،

وإذ تشيد باللجنة الاقتصادية لأوروبا لما نظمته من حملات للتوعية بالسلامة على الطرق وأقامته من مناسبات للتوقيع على ملصقات بهذا الشأن، بما في ذلك الحملة العالمية للتوعية بالسلامة على الطرق التي اشترك في تنظيمها أثناء المنافسات الأوروبية لكرة السلة لعام ٢٠٠٩ في بولندا، كلٌّ من اللجنة والاتحاد الدولي لكرة السلة والاتحادات الأوروبية لكرة السلة التابعة للاتحاد الدولي، والمنافسات العالمية لكرة السلة لعام ٢٠١٠ في تركيا، والمباريات الأوروبية لكرة السلة لعام ٢٠١١ في ليتوانيا؛ والحملة العالمية للتوعية بالسلامة على الطرق التي اشترك في تنظيمها أثناء التجمع الكشفي العالمي في مدينة كريستيان بالسويد في عام ٢٠١١، كلٌّ من اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة العالمية لحركة الكشافة، ومعهد ”بانوس ميلوناس“ اليوناني للسلامة على الطرق وحركة الكشافة الأيرلندية واليونان؛ وإزاحة الستار عن نصب تذكاري مكرس لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق في حديقة ”كريستوس بولانتاس“ في شانيا، كريت، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة السير، الذي أقامته رابطة كريت لمؤازرة أسر ضحايا حوادث السير والتضامن معهم؛ وملصق السلامة على الطرق ”نحترم قانون السير أثناء السياقة“ الذي وقعه السفراء ورؤساء الوفود الوطنية المشاركون في الدورة الرابعة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا،

وإذ تشيد أيضا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما اتخذته من مبادرات في مجال السلامة على الطرق، بما في ذلك ملصق السلامة على الطرق ”نحترم قانون السير أثناء السياقة“الذي وقعه السفراء ورؤساء الوفود الوطنية المشاركون في الدورة السابعة والستين للجنة؛ والإعلان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ عن انطلاق شبكة آسيا والمحيط الهادئ للسلامة على الطرق، وهي شبكة إقليمية على الإنترنت تشارك فيها الجهات

المعنية وترمي إلى تيسير تبادل الممارسات الفضلى ومعلومات أخرى مفيدة في مجال السلامة على الطرق في الوقت المناسب وعلى نحو متواصل، والاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة السير، وتنظيم حلقات عمل وطنية بشأن السلامة على الطرق في كل من أذربيجان وأوزبكستان وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وطاجيكستان والفلبين ومنغوليا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالتعاون مع الوزارات المضيفة، وعقد اجتماع إقليمي لفريق خبراء معني بالسلامة على الطرق في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، شمل رسم أهداف وغايات ومؤشرات إقليمية في مجال السلامة على الطرق، من بينها بلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد ضحايا حوادث السير من قتلى ومصابين بجروح خطيرة في آسيا والمحيط الهادئ، وفقا لأهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق،

وإذ تشيد كذلك باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما بذلته من جهود من أجل تعزيز مبادرة السلامة على الطرق في أفريقيا، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الأفريقية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق بوصفها وثيقة توجيهية تعالج خصوصيات القارة وتهدف إلى خفض حوادث السير بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك أثناء المؤتمر الأفريقي الثاني للسلامة على الطرق المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والتي أقرها في وقت لاحق مؤتمر وزراء النقل الأفريقيون في دورته الثانية المعقودة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في لواندا،

وإذ تشيد باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لما بذلته من جهود من أجل إدراج مسألة السلامة على الطرق ضمن سياسات شاملة ومنسقة إقليميا لشؤون النقل، ومن ذلك الجهود الرامية إلى وضع خطة أمريكا الوسطى للسلامة على الطرق وإدراج آلية توكستلا للحوار وتوافق الرأي بشأن قضايا السلامة على الطرق ضمن البيان الختامي للقمة الثالثة عشرة بوصفها مجالا ذا أولوية، وبيان الاجتماع الإيبيري الأمريكي العاشر للمسؤولين عن شؤون المرور والسلامة على الطرق، وغير ذلك من الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق إجراء الدراسات وتعميم الممارسات الفضلى لدى الحكومات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف،

وإذ تشيد أيضا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لما بذلته من جهود أفضت إلى مبادرات تشمل إعلان اللجنة عن انطلاق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١ ببيروت؛ و ملصق السلامة على الطرق ”نحترم قانون السير أثناء السياقة“ الذي ترجم إلى العربية ووقعه رؤساء الوفود المشاركون في حفل

انطلاق العقد، والدورة الثانية عشرة للجنة النقل التابعة للجنة التي عقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ ودعت البلدان الأعضاء إلى العمل والتنسيق مع أمانة اللجنة فيما تبذله من جهود من أجل تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، ووضع جدول زمني لتنفيذ بيان موسكو المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تنوه بعدد من الجهود الدولية المهمة الأخرى المبذولة في مجال السلامة على الطرق، بما في ذلك بيان آيوانينا المعتمد في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود بشأن تحسين السلامة على الطرق في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، المعقود في آيوانينا، باليونان، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وعقد مؤتمرات دولية من قبيل مؤتمر الطرق العالمي، والقمة السنوية للمنتدى الدولي للنقل، وملتقى شركة ميشلان لصناعة العجلات بشأن التنقل المستدام، وكذلك الاجتماع العالمي الثاني للمنظمات غير الحكومية، المعقود في واشنطن العاصمة يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، الذي تناول موضوع التوعية بالسلامة على الطرق والتعريف بضحايا الطرق وأحاط علما بالإسهامات القيمة للجنة المعنية بالسلامة على الطرق في العالم،

وإذ تنوه أيضا بانطلاق مبادرة السلامة على الطرق للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، التي يقوم بتنسيقها البنك الدولي، والمجهود الذي تبذله هذه المصارف جماعيا من أجل تعزيز القدرة على إدارة السلامة على الطرق، وأمان الهياكل الأساسية، وتحسين تدابير الأداء في مجال السلامة عن طريق وضع مشاريع ممنهجة وشاملة للسلامة على الطرق، وتعبئة الموارد اللازمة للسلامة على الطرق في بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

وإذ تعرب عن قلقها من استمرار تزايد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير في أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، واضعة في الاعتبار أن معدل الوفيات في نظام النقل على الطرق أعلى بكثير من معدل الوفيات في نظم النقل الأخرى حتى في البلدان المرتفعة الدخل،

وإذ تنوه بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل تنفيذ أفضل الممارسات وتحديد أهداف طموحة ورصد الوفيات الناجمة عن حوادث السير،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية تعزيز القدرات ومواصلة التعاون الدولي من أجل زيادة دعم الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتوفير ما يلزم، حسب الاقتضاء، من دعم مالي وتقني ومعارف لبلوغ هدف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق،

وإذ تسلم بأنه لا يمكن إيجاد حل للأزمة العالمية للسلامة على الطرق إلا من خلال التعاون بين عدة قطاعات وإقامة الشراكات بين جميع الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص كليهما، بمشاركة المجتمع المدني،

وإذ تشيد بالدول الأعضاء التي شاركت في التقرير المرحلي العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن استقصاء عام ٢٠١٠ بشأن السلامة على الطرق، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٤٤،

١ - **ترحب** بالانطلاق الرسمي وطنيا ومحليا لأنشطة عقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في ١٠٠ بلد ونيف في أرجاء العالم، وبانطلاق أنشطته إقليميا، فضلا عن المناسبات العالمية الأخرى؛

٢ - **تشيد** بالدول الأعضاء التي وضعت خططا وطنية متوافقة مع الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تضع تلك الخطط بعد أن تقوم بذلك واضعة في الاعتبار بوجه خاص احتياجات مستعملي الطرق كافة، ولا سيما الراجلون وسائقو الدراجات وسائر الفئات الضعيفة من مستعملي الطرق، إضافة إلى المسائل المتصلة بالتنقل المستدام؛

٣ - **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تعين بعد جهات وطنية للاتصال معنية بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق، إلى القيام بذلك، حسب الاقتضاء؛

٤ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى أن تنفذ أنشطة للسلامة على الطرق في إطار كل واحدة من الركائز الخمس للخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق، وهي إدارة السلامة على الطرق، وتحسين سلامة الطرق والتنقل فيها، وتحسين أمان المركبات، وتعزيز سلامة مستعملي الطرق، والتدابير المتخذة في أعقاب الحوادث؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بذلك إلى اعتماد تشريعات ولوائح وطنية شاملة للسلامة على الطرق بشأن عوامل الخطر الكبرى وتنفيذها، وتحسين التنفيذ عن طريق تنظيم حملات للتوعية الاجتماعية وكفالة اتساق أنشطة الإنفاذ واطرادها؛

٦ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على تحسين نظم جمع وإدارة البيانات المتعلقة بالسلامة على الطرق وتعزيزها عن طريق توحيد التعاريف وممارسات الإبلاغ وضخ الاستثمارات في أنشطة مراقبة حوادث السير وتحليلها بمشاركة قطاعات متعددة؛

٧ - **تشجع كذلك** على تنفيذ برامج جديدة لتقييم السيارات في جميع مناطق العالم من أجل دعم توافر المعلومات للمستهلكين بشأن أداء السيارات من منظور السلامة؛

٨ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى تحسين نظم إدارة طرقها، حيثما لزم، وإجراء فحوص للتأكد من سلامة الطرق بالنسبة لمشاريع التشييد الجديدة، فضلا عن برامج تقييم سلامة الطرق بالنسبة للشبكات القائمة؛

٩ - **تشجع** الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد على النظر في أن تصبح أطرافا متعاقدة في صكوك الأمم المتحدة القانونية المتصلة بالسلامة على الطرق وأن تقوم بتنفيذها، والنظر كذلك في توقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٤] وتصديقها، وتشجع كذلك الدول الأطراف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لعامي ١٩٤٩[٥] و ١٩٦٨[٦] بشأن السير على الطرق والاتفاقية المتعلقة بلافتات وإشارات الطرق لعام ١٩٦٨[٧]، وفي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أن تواصل تنفيذ أحكام تلك الاتفاقيات؛

١٠ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على تحسين سبل الرعاية قبل الدخول إلى المستشفى والرعاية المقدمة في حالات الصدمات النفسية وإعادة التأهيل، عن طريق اعتماد رقم هاتفي وطني للمستعجلات الطبية، وبناء القدرات وتوفير المعدات الكافية والمناسبة؛

١١ - **تدعو** الحكومات إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة العقد وتعزيز التضامن في الجهود التي تبذلها قطاعات عديدة منها الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات الضحايا ومنظمات الشباب، ووسائط الإعلام؛

١٢ - **تعيد تأكيد** أهمية معالجة مسائل السلامة على الطرق في العالم عن طريق التعاون الدولي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني في سبيل بناء القدرات ونشر الوعي في مجال السلامة على الطرق، والمواظبة على التوعية عن طريق اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة السير؛

١٣ - **تطلب** إلى منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، أن تعمل، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق وسائر الجهات المعنية، على مواصلة الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ أهداف العقد؛

---

(٤) المرفق الأول من القرار ١٠٦/٦١.

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٥، الرقم ١٦٧١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٠٤٢، الرقم ١٥٧٠٥.

(٧) المرجع نفسه، المجلد، ١٠٩١، الرقم ١٦٧٤٣.

١٤ - **تطلب أيضا** إلى منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تنظم أنشطة أثناء أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني للسلامة على الطرق، في حدود مواردها وعن طريق التبرعات المالية للجهات المعنية، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، من أجل نشر الوعي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بشأن قضايا السلامة على الطرق، مع التركيز بخاصة على الفئات الضعيفة من مستعملي الطرق؛

١٥ - **تشجع** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة في أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني للسلامة على الطرق، من خلال استضافة مناسبات وطنية ومحلية؛

١٦ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية ووكالات التمويل والمؤسسات والرابطات المهنية وشركات القطاع الخاص إلى النظر في إتاحة تمويل إضافي كاف للأنشطة المتصلة بالعقد؛

١٧ - **تدعو أيضا** جميع الجهات المهتمة بالأمر إلى بحث طرائق جديدة ومبتكرة للتمويل اللازم لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة العمل من أجل السلامة على الطرق والتعاون في تحقيقها، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

١٨ - **تحيط علما** في هذا السياق بالدور المهم للمرفق العالمي للسلامة على الطرق، وصندوق السلامة على الطرق الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية، ومؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي، ومؤسسة بلومبورغ للأعمال الخيرية وغير ذلك من آليات التمويل الخاصة والعامة لدعم تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق؛

١٩ - **تدعو** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مراعاة مسألة السلامة على الطرق في التخطيط مستقبلاً للبرامج الدولية المهمة ذات الصلة بالموضوع، مثل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ''الأزمة العالمية للسلامة على الطرق''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريرا عن التقدم المحرز في مجال تحسين السلامة على الطرق في العالم.